

# العولمة واقتصاد العالم الإسلامي

إعداد

د. أحمد محمد علي

رئيس البنك الإسلامي للتنمية - بجدة

obeikandi.com

## مقدمة :

تتمتع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بموارد وهبات من الله تتمثل في ريع إجمالي مساحة أراضى العالم، وموارد طبيعية متنوعة فيها جزء كبير من احتياطي النفط العالمي، فضلا عن موارد بشرية تبلغ خمس سكان المعمورة الآن، يتوقع لها العلماء أن تبلغ ربع سكان العالم بنهاية الربع الأول من هذا القرن الميلادي وفقا للنمو الديمغرافي الطبيعي، وربما تفوق ذلك نتيجة لولوج الذين يدخلون في دين الله أفواجا، إلا أن تحديات العولمة التي تجابه الدول النامية والتي يشكل العالم الإسلامي جزءا منها، لا يكفى التصدي لها بالاعتماد على الموارد الطبيعية والسلع الأولية في عالم سريع التطور والانفتاح والابتكار والتجديد التقنى الهائل، حيث إن الدول التي تملك ناصية التكنولوجيا تهيمن على الاقتصاد العالمي، وتتراكم لديها الثروات باستمرار.

وعليه، تتمثل أهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - على الصعيد الدولي - في كيفية التعامل مع نظام عالمي جديد قائم على أحادية التوجه يخشى أن يؤدي عند تحققه إلى التأثير سلبا على أسلوب الحياة الإسلامية لصالح النمط الثقافى الغربى الذى تسعى فيه الدول الغربية جاهدة إلى هيمنة رؤيتها للإنسان والمجتمع، مستفيدة من تطورها التقنى، ولاسيما فى مجال تقنية المعلومات والاتصال ومن قدرات الدول الكبرى على الهيمنة التجارية والثقافية. ومن هذا السياق تفرض المرجعية التاريخية نفسها كونها منطلقا لمنهجية هذه الدراسة، فضلا عن تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، وعليه تسهم هذه الدراسة بتسليطها الضوء على تعريفات العولمة المختلفة، حيث تركز العولمة من المنظور الغربى على أن الثروة والقوة هما الهدف النهائى للنظام العالمى، يتبع ذلك تدويل عدد من السياسات الاقتصادية وإخضاعها للتنسيق بين اللجان والمنظمات الدولية، وفقا لشروط الدول الكبرى، إن الممارسات التجارية الحالية، كازدواجية

التجارة الحرة والممارسات الحمائية، على الرغم من عقد الاتفاقية العامة للتعريفية الجمركية والتجارة (الجات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية، امتداد تاريخي لممارسات العولمة الأولى منذ خمسة قرون وفقا للفهم الغربي، بيد أن الإسلام جاء بالعولمة منذ ظهوره بما يزيد عن أربعة عشر قرنا.

أما العولمة الاقتصادية - من منظور إسلامي - فإنها تركز على نظام عالمي قائم على التكافؤ الحضاري، ويعد أكثر عدلا وشمولية من المنظور الغربي، حيث إن شمولية الخطاب فيه للبشرية جمعاء "يا أيها الناس"، مع ضبط حرية التجارة وحرية التعامل وحرية نقل البضائع بكل معايير الأنصاف والعدالة ونواميس الأخلاق.

كما تتبع أهمية موضوع المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي لعام ١٤٢٣هـ من الحاجة الماسة إلى تعميق الوعي بمكونات العولمة واستيعاب معطياتها، وبخاصة التحديات الخارجية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإلى تحليل مؤشراتنا، واستشراف آفاق المستقبل للتصدي لها، وتعظيم الفوائد الناجمة عنها، وتقليل أو تجنب الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث تشكل هذه القضايا ومعها مجموعة الخيارات المتاحة، اهتمامات الدول الأعضاء لمواجهة التحديات التي تجابهها في جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وفي المؤتمرات الوزارية القادمة لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن إعداد الدول الأعضاء للاستفادة من الفرص المتاحة في ظل المتغيرات العالمية.

وبالنظر لاتساع نطاق الموضوع، ستقتصر الدراسة على تحليل ثلاثة مظاهر لأبرز تطورات العولمة الحالية، وانعكاسها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد عرض الخلفية التاريخية للعولمة وتعريفاتها المختلفة وكشف النقاب عن خصائصها.

أولها : فرص العولمة ومزاياها كفرص حرية التجارة والمال والاستثمار وخدمات الإنتاج وفتح الأسواق والمنافسة الحرة، إلا أن المناقشة كما نشهدها اليوم

غير متكافئة بين الدول الصناعية والدول النامية حيث ترمى مصالح الدول الكبرى إلى القضاء على المنشآت الصغيرة والتقليدية وكذلك الصناعات الناشئة في الدول النامية، فضلا عن آثارها السلبية على الدول النامية بما فيها الدول الأعضاء، وتتلخص الآثار السلبية في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية والزراعية، وحدة المنافسة الدولية في السلع الصناعية وبخاصة الصناعات الصغيرة، مما يعنى امتصاص قدر كبير من موارد بعض الدول الأعضاء، وبالتالي تدهور في البنى الأساسية الاجتماعية في تلك الدول، في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تلك الدول، إلا أن الأثر الكلي سيعتمد كثيرا على طبيعة السياسات الاقتصادية القطرية ومواكبتها لمتطلبات المرحلة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء واستعدادها للخوض في جولة المفاوضات متعددة الأطراف القادمة، ثم تكاملها اقتصاديا.

وثالثها : النزعة الحالية نحو التكتلات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد في فتح الأسواق، واجتذاب الاستثمار لتطوير تلك الأسواق تقنيا، حيث دلت تجارب المجموعات الإقليمية الأخرى (كالمسوق الأوروبية المشتركة) على فاعلية التعاون الاقتصادي في التصدي للتحديات، والإفادة من الفرص التي تقدمها عملية عولمة السوق، وبخاصة في مجال التبادل التجاري بينها.

إن أهمية التجارة كمدخل أساسي لتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق التكامل الاقتصادي قد اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادي الإسلامي المشترك والاتفاقات المشتركة التي تعقد في نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة، وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، والتعامل بنديّة مع التكتلات الإقليمية الأخرى، كما أن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية القائمة أمرا داخليا، من غير إلزام بضرورة تعميم مزاياه التفضيلية

على الدول الأخرى، وهذا ما أخذ يبدو بوضوح في الدول التي أنشأت بينها مجموعات شبه إقليمية (كدول مجلس التعاون لدول الخليج، والمغرب العربي، وآسيان، وإيكواس، وكوميسا).

يمثل هذا التكتل شبه الإقليمي خطوة مرحلية في إطار تحول تدريجي نحو التكامل الإسلامي الأشمل، في ظل الغياب الحالي للسوق الإسلامية المشتركة، وعليه ينبغي تشجيع هذه التكتلات شبه الإقليمية، التي يمكن أن تسارع في تحرير التعاملات البنينة داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها كما تسهل هذه الطريقة مهمة المفاوضات بين الكتل شبه الإقليمية، إذ يمكن أن تجرى المفاوضات بين الكتل بدلا من الدول منفردة.

وثالثها : التدرج في التعاون الإقليمي بين تلك الكتل، ومن شأن ذلك تفعيل مهمة المؤسسات الإسلامية القائمة، كل في مجال تخصصه، لإحراز التقدم الاستراتيجي في إقامة سوق إسلامية مشتركة يترتب على ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام العالمي الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية في تطوير المهارات الفنية في التعرف على الاحتياجات المؤسسية في الجوانب القانونية، وإدارة التفاوض، وتنفيذ الاتفاقات، والتعرف على التحديات والفرص المتاحة ضمن تلك الاتفاقات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة في البنك الإسلامي للتنمية والائتقاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

وإذا أكتمل التصور العلمي والواقعي لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة مؤسسات العمل الإسلامي المشترك فإن العقبات التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي ستتذلل بإذن الله تعالى وعونه.

## تنظيم الورقة

### أولا : تعريفات العولمة المختلفة

#### ١-١ المنظور الغربي للعولمة :

إن العالم الذى تشكل الأمة الإسلامية جزءا منه يمر الآن بنوبة من التغيرات السريعة، ذات الآثار البعيدة المدى التى تمتد لتشمل جميع المجتمعات الكائنة على وجه المعمورة، وبطبيعة الحال، فإن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لا مناص أمامها من أن تكون جزءا من هذه التغيرات، وتبرز أمام العيان صورة العالم المتغير فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وإفرازات مرحلة انهيار الشيوعية وانصرام الحرب الباردة فى عام ١٩٩٨م، ونحن نستشرف فى هذا العالم تغيرات لها بعد دولى متزايد ليس فقط على صعيد الانتشار الجغرافى وإنما أيضا عن طريق نزعات التركيز الاقتصادى القائم على الاعتماد المتزايد بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وثمة قوة دافعة كبرى لهذه التغيرات تحدث الآن فى الاقتصاد العالمى، وهى الثمرة المرجوة والمتوقعة.

لذا تعرف الأدبيات الغربية العولمة على أنها زيادة درجة الارتباط التبادلى بين المجتمعات الكائنة بواسطة انسياب السلع وتقنيات إنتاجها ورؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات، وقد أدى التكامل الاقتصادى المتزايد، مقترنا بابتكار وتجديد تكنولوجى سريع، وخاصة فى مجال تطور تقنية المعلومات، إلى حدوث تحولات فى الاقتصاديات المتقدمة النمو من حيث ممارسة الأنشطة التجارية، وتنظيم الشركات، والسياسات الحكومية، ويحظى القطاع الخاص فيها، بدرجة كبيرة من الحرية أكثر من ذى قبل، كما تحظى الأسواق الآن بنطاق أوسع مما كانت عليه، وهذا بدوره جعل الدول تبحث عن أسواق جديدة ذات دور تكملى (وليس تنافسيا)، وتسعى إلى القطاع الخاص، ومن الملاحظ أن الاقتصاديات فى جميع دول العالم تقريبا غدت متفتحة لاجتذاب موارد خارجية.

وعلى الرغم من تعدد معانى العولمة واختلاف أوجهها، إلا أن معظم الكتاب يجمعون على إبراز الأهمية المتزايدة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أخذت تنتشر فى مختلف أرجاء العالم، متجاوزة الحدود القطرية أو الإقليمية، ومن ثم يمكن تعريف العولمة بأنها تفاعل متنام بين العناصر البشرية وعوامل الإنتاج الأخرى، فى مختلف الأسواق العالمية، ضمن إطار سياسى واجتماعى وثقافى محدد، ويرى بعض الكتاب الغربيين أن العولمة الحالية تتويج لعملية بدأت مع رحلات المستكشفين التى أدت إلى اكتشاف رأس الرجاء الصالح والأمريكيتين، واكتشاف بقية الطرق المؤدية إلى آسيا وجزر الهند الشرقية، وما ترتب عليها من توسيع الاقتصاد والثقافة والسلطة فى القارة القديمة (أوروبا).

### ١-٢ المنظور الإسلامى للعولمة :

رغم أن التحليل التاريخى يجعل ظاهرة العولمة قديمة، يعود تاريخها وفق الفهم الغربى إلى القرن السادس عشر، إلا أن الإسلام عالج قضية العولمة منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً، ويربط بعض المفكرين الغربيين ظاهرة العولمة بنشوء الرأسمالية الصناعية، وحصراً فى فترة بزوغ اقتصاد السوق "الغربى" والذى تهيمن عليه اقتصاديات السوق الغربية، مقابل عملية العولمة الأكثر شمولاً وإنصافاً، التى يمكن العثور على أصلها فى العديد من الآيات القرآنية مثل :

"كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَدْرٍ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" (البقرة: ٢١٣).

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاللَّهُ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالرَّحْمَانُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء: ١).

"قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمَّا أُولَئِكَ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تُهْتَدُونَ" (الأعراف: ١٥٨).

"وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ  
بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ" (يونس: ١٩).

"إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي" (الأنبياء: ٩٢).

"يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا  
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات: ١٣).

وهذا الفهم يعود بنا إلى شمولية الدعوة الإسلامية وديمومتها، حيث إن  
الرسول صلوات الله وسلامه عليهم قبل محمد - صلى الله عليه وسلم - كانت بعثة كل  
منهم إلى قومه: فنوح عليه السلام بعث إلى قومه، وصالح عليه السلام بعث إلى  
مدين، وموسى عليه السلام بعث إلى بنى إسرائيل، وهكذا.

أما رسالة سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فقد جاءت للناس كافة،  
كنقله جديدة بالعالم كله، وتحولا في الوحي الإلهي على ظهر الأرض، فقد كان الوحي  
ينزل على بقعة من الأرض لإبلاغ رسالات السماء إلى أمة من الأمم، حتى جاءت  
الرسالة الخاتمة موجهة لكل من يسمع ويعقل من البشر كافة، فضلا عن أنها قد  
أصبحت شريعة الله في الأرض تسير مع الزمن أين سار وحيث اتجه إلى إن يرث الله  
الأرض ومن عليها.

ولابد من التمييز هنا بين العولمة بالمفهوم الذي أوضحته وبين التغريب  
الذي يهدف إلى نشر وبث الثقافة والمفاهيم والمبادئ الغربية في جميع أنحاء العالم  
ويستغل النفوذ الغربي على الشعوب الأخرى وإبعادها عن معتقداتها وتقاليدها  
وحضاراتها بشتى السبل والأساليب، بدءا من مناهج التعليم وتربية الناشئة، إلى  
أساليب الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

## ثانيا : الخصائص الرئيسية للعولمة الشاملة :

### ١-٢ الاتجاه نحو التكتل :

مما يجدر ذكره أن إنهاء الحرب الباردة بين العالم الغربي والكتلة الشرقية حظى بدعم من جراء انهيار الشيوعية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وما تلا ذلك من حرب الخليج الثانية وتدابير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فبعد حرب الخليج، أصبح من الممكن تمييز ملامح النظام العالمي الجديد بوضوح، فالعالم الذي أصبح يكتسب شكله الآن هو ذلك العالم الذي تحكمه دول ومناطق معينة بحيث شعر عدد كبير من الدول النامية بمشاعر الشك والخوف من التهميش، وفي الواقع أن معظم ثروة العالم والتدفقات التجارية الأساسية والاستثمار والمعرفة، أصبحت مرتكزة في أيدي قادة هذا النظام العالمي، وهم: أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

إلا أن الولايات المتحدة، وهي محور النظام العالمي الجديد وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قد حققت أهدافها الأساسية في السيطرة على السياسات الاقتصادية والأمنية المرتكزة على السوق وتقوية النظم المالية لها، وأما الاتحاد الأوروبي فهو يدعم عملية تكامله بإصدار عملته الموحدة (اليورو) ويضع الخطط لتوسيع عضويته، ويتطلع إلى الأجل الطويل لإنشاء أوروبا المتحدة، وأما اليابان، فهو مستمر في المضي قدما بإقامة علاقات وثيقة مع دول جنوب شرق آسيا، ويحتل باطراد مناطق ذات تأثير متزايدة في الاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن لكل قطب من أقطاب النمو نطاق له تأثيره الخاص ويشعر في بناء كتلة خاصة به بقصد تعزيز قوته الاقتصادية ودعم وضعه التفاوضي في إدارة الاقتصاد العالمي، وبصفة عامة، فإن هناك اتجاها بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لنشر الثقافة الغربية واقتصاديات السوق، باعتبارهما مكونين أساسيين في الوصفة الناجحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستقر، ذي القاعدة العريضة والمتجانسة ثقافيا.

بيد أن الدراسات التحليلية الحديثة قد اتفقت مع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الذي صدر مؤخراً في تلخيص أهم المعالم التي تتسم بها جوانب عديدة من العولمة الحالية، وفقاً لما يرد ذكره:

(أ) تعد العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، وذات طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي معقد ومتشعب، يجعل منها مفهوماً يختلف عن مفهوم التدويل.

(ب) على الرغم من أن كلا المفهومين يركزان على الجوانب الاقتصادية، إلا أن العولمة تعد عملية شاملة مكثفة وغير متساوية، وهي ذات أساس تقني واقتصادي يشمل ميادين المال والاستثمار والتجارة، وخدمات الإنتاج والمعلومات.

(ج) ويتضح من ظاهرة العولمة بعامة أن محاولة التنكب عن طريقها لم تعد من الأمور الممكنة.

(د) مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى إن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، ويتم ذلك في مراحل وبسرعات مختلفة وخاصة في إطار التطور التاريخي لقيام منظمة التجارة العالمية.

## ٢-٢ الواقعية الاقتصادية الجديدة للقطاع المشترك :

لقد أخذت الدول - في إطار نظام العولمة - تبحث عن مهمة جديدة مكتملة مع الأسواق والقطاع الخاص وليس تنافسياً، فالواقعية الاقتصادية للنظام الجديد تتطلب التكامل باعتباره السبيل التقليدي لتأسيس علاقات الدعم المشترك بين القطاعين العام والخاص، فهي تقترح الاستفادة من التكامل وفق الخصائص التي تميز القطاع الخاص عن العام، فالحكومات مؤهلة لكي تقدم نوعيات معينة من السلع الجماعية، التي تكمل السلع التجارية، التي تنتجها القطاعات الخاصة بشكل أكثر فعالية، فإذا ما تم دمج تلك السلع معاً، فإن الحجم الكلي للاقتصاد ربما يتفوق على

الأجزاء المكونة له من كل قطاع على حدة، ومن ثم فإن فكرة التكامل تناسب تماما  
الأمودج القائم في الواقعية الجديدة، لرفع كفاءة القطاع العام والخاص معا.

وفى هذا السياق، تدعو الواقعية الجديدة إلى إمكانية إيجاد قطاع مشترك  
بالجوء إلى فحص إمكانية الدور الإيجابي للعلاقات، والذي يصل الحكومة بالقطاع  
الخاص من جهة والحكومة والمجتمع المدني من جهة أخرى، في اقتسام الأهداف  
الإيمانية، ويتأكد هذا من النجاح الاقتصادي الذي حظيت به مجموعة من الدول  
الصناعية الجديدة، حيث كان القرن الميلادي الحالي مبعث نجاح للرأسمالية  
الصناعية، وقد أكدت هذه التجارب الناجحة على الدور المحوري للمؤسسات العامة  
في التنمية الرأسمالية.

وفضلا عن ذلك، فإن الدور المركزي للعلاقات التي تتجاوز حدود القطاعين  
العام والخاص قد ساعد كثيرا في تحول اقتصاديات شرقى آسيا والصين من  
اقتصاديات الزراعة منخفضة الإنتاج إلى أسرع الاقتصاديات الصناعية نموا في  
العالم، وبالمثل فإن الروابط بين الدولة والمجتمع قد فسرت باعتبارها عاملا جوهريا  
لبقاء النمو في مساره الصحيح في اقتصاديات شرقى آسيا قبل الأزمة المالية  
الأخيرة، وفي استئناف النمو بعد هذه الأزمة.

## ٢-٣ الاعتماد المتزايد :

بات من الملموس اعتماد الاقتصاديات النامية على الاقتصاديات متقدمة  
النمو، فالدول النامية (في النصف الجنوبي للكرة الأرضية) تعتمد على الدول متقدمة  
النمو فيما يتعلق بأسواق الصادرات والواردات اللازمة للإنتاج والاستهلاك، إضافة  
إلى التكنولوجيا ورأس المال، ومهما يكن من أمر، فإن العكس أصبح الآن صحيحا  
وبشكل متزايد، فالدول متقدمة النمو الواقعة في الشمال تدرك قيمة أسواق الصادرات  
للجنوب، كما تدرك أيضا أن النمو السريع في الجنوب سوف يحفز التدفقات الدولية

للتجارة والاستثمارات ويعزز النمو والعمالة في الشمال، ويساعد على تقليل اختلال موازين مدفوعات الدول الصناعية.

ويلاحظ أن الدول النامية ليست أسواقاً مهمة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فحسب، وإنما تعد بعض الدول النامية جهات تنافس متنامية في النطاق الواسع للمصنوعات، ومما يجدر ذكره إنه في الفترة الواقعة بين السبعينات والتسعينات، ازداد تغلغل واردات الدول النامية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في المصنوعات بنحو ثمانية أضعاف ( من ٠,٤% إلى أكثر من ٣,٠%). وأثناء الثمانينات ومطلع القرن الحادي والعشرين، أدى تباطؤ النمو الناجم عن أزمة الديون إلى الإضرار بالدول، سواء من المدينين (الدول النامية) أو الدائنين (في الدول المتقدمة النمو).

ومع تزايد الاعتماد العالمي المتبادل، ازدادت الروابط، بين الإنتاج، والتجارة في السلع والخدمات، والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية، وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات أهم العوامل التي تؤدي لتكامل وترشيد الأنشطة الاقتصادية المنتشرة في العديد من الدول عبر القارات، فما يزيد على ٤٠% من التجارة العالمية، يتم في شكل تحويلات داخلية بين فروع وتوابع الشركات متعددة الجنسيات، ويلاحظ أن التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة العمليات والمشاريع، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، باعتبارها قنوات للاستثمار المباشر، تساعد على تضيق الفجوات التكنولوجية والاقتصادية بين الدول المتقدمة للنمو والدول النامية.

### ثالثاً : تطور النظام المؤسسي للعولمة :

كان التوجه في عام ١٩٤٥م، بعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها، أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة، تتمثل الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي، ليتولى إرساء قواعد الناظمين المالي والنقدي، ومعالجة عجز موازين المدفوعات، والبنك الدولي للإشياء والتعمير ليقوم بمهمة التمويل

التنموى وإعادة الأعمار، وأن يعهد إلى مؤسسه دولية ثالثة بمسؤولية التمويل التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق والبنك الدوليين في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م، كما عقد في هافانا عام ١٩٤٧م مؤتمر "للتجارة والعمالة" بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها إلا أن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح لعدم مصادقة الولايات المتحدة عليه، واستمر العمل على تطوير هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات).

وسعت "الجات" عبر جولات متوالية من المحادثات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة ونموها على مستوى العالم من خلال تخفيض الحواجز الجمركية بين الأطراف المتعاقدة وإلى زيادة عدد هذه الأطراف، وبعد إكمال عدة جولات ناجحة توسعت موضوعات المحادثات لتشمل تحرير تجارة السلع بكافة أنواعها، بما فيها الزراعية والمنسوجات وتجارة الخدمات، لتنتهي بنجاح في عام ١٩٩٤م معلنة تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥م، والتي أصبح عدد أعضائها الآن ١٤٢ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الصين وتايوان، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى ١٧٠ قطرا بعد إكمال إجراءات انضمام الـ ٢٨ دولة التي تسعى لإكمال إجراءات انضمامها للمنظمة.

وتشير كثير من الدراسات، وبخاصة تلك التي أشرف على إعدادها خلال التسعينات كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز دراسات الاقتصاد والإدارة في الرياض بتكليف من البنك الإسلامي للتنمية، إلى أن الفوائد الاقتصادية التي سيجنيها العالم بعد المصادقة على الآليات المبرمجة في إطار جولة أوروغواي تقدر بزيادة حقيقية دائمة في الدخل العالمي بما يفوق ٢٠٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن تحقق تلك الزيادة بفعل تخفيف القيود على التجارة الخارجية، مما يساعد على انسياب السلع بحرية أكبر بين البلدان المتعاقدة، ويرفع من كفاءة الإنتاج لدى الأقطار

ذات المزايا النسبية في هذه المنتجات، ويحقق جملة من الفوائد للمستهلكين أثر تخفيف الأعباء الجمركية، كما يتوقع أن يزداد حجم التجارة العالمية نتيجة لذلك بنحو ٧٥٠ مليار دولار سنويا.

#### رابعاً : الفرص والتحديات :

في الوقت الذي سيُتيح فيه نظام العولمة فرصاً كبيرة لجميع الدول بما فيها الدول النامية، للاستفادة من العديد من الإيجابيات ولاسيما للدول النامية التي تتمتع بقدرات على تصدير منتجاتها الصناعية، مثل : إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، فإنه من المنتظر أن يصاحب ذلك، في نفس الوقت، العديد من التحديات مما يستوجب على الدول النامية اتخاذ التدابير التي تكفل لها الاستفادة المثلى من تلك الفرص والتصدى لتلك التحديات.

أهم الفرص والمزايا التي يتيحها نظام العولمة : فيما يلي بيان أهم المزايا والفرص التي يتيحها نظام العولمة بصفة عامة :

#### ٤-١ الفرص التجارية :

مع أن العولمة نتاج لتحرير التجارة، إلا أن الأدلة والبراهين التجريبية تشير إلى أن العولمة ذاتها قد حركت قوى تعكف على الإسراع بعملية تحرير التجارة نفسها، وقد تم ذلك في مراحل وبسرعات مختلفة، فعلى سبيل المثال، تطورت عملية تحرير التجارة في مجال المال والاستثمار والتجارة بسرعات مختلفة، وبطرق متباينة، وقد اتخذت عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف - التي بدأت مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) منذ ٥٠ عاماً - خطوة حاسمة إلى الأمام مع اكمال جولة أوروغواي التي خفضت بشكل ملحوظ التعريفات الجمركية، وأزالت العوائق المتمثلة في نظام الحصص التي كانت تعاني منها التجارة على حدود جميع الدول.

وعلاوة على ذلك، تم ربط عمليات التخفيض هذه بالتزامات تعاقدية متعددة الأطراف، مع إمكانية اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وعلى سبيل المثال، برزت فرص التبادل التجارى الجديدة كافة، فى سياق نظام متعدد الأطراف ومعزز بدرجة أكبر، تتشكل من قواعد ونظم تطبقها منظمة التجارة العالمية، ورغم أن قوانين منظمة التجارة العالمية تساوى بين الدول المختلفة، نظرياً، إلا أن الواقع العملى يؤكد هيمنة الدول الكبرى فى تكيف وتنفيذ بنود الاتفاقات التجارية لمواءمة مصالحها، ومع أن هنالك زيادة ملحوظة فى الالتزامات والواجبات متعددة الأطراف لمعظم الدول النامية، إلا أنه يرد فى الاتفاقات تحديد بعض المعاملة التفضيلية لهذه الدول.

كما برزت فرص جديدة للتبادل التجارى حيث إن جولة أوروغواى قد تصدت بفعالية للمجالات والقطاعات التى أدى اختلاف المصالح فيها إلى ظهور إجراءات حماية وتمييز، مثل الاتفاقات المعنية بتدابير الوقاية، والدعم، وتدابير التعويض، واتفاق الزراعة، واتفاق المنسوجات والملابس، وعلى سبيل المثال فالاتفاق فى مجال الزراعة يحول الحواجز غير الجمركية إلى فئات جمركية مساوية لها.

٤-١ أهم المعوقات والتحديات لنظام العولمة : فيما يلى بيان بأهم

المعوقات والتحديات التى قد تواجه الدول النامية من جراء تطبيق نظام العولمة :

٤-٢-١ صعوبات تجارية :

على الرغم من أن اتفاقية الجات قد أسهمت فى تحرير بعض قاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت قاصرة عن التأثير فى أربعة جوانب أساسية :

أولها : ما يتعلق بالقيود غير الجمركية، حيث اقتصر نجاح الجات على

تخفيض نسبي لمعدلات الرسوم الجمركية.

ثانيها : عدم إيلاء أهمية للتجارة الدولية فيما بين البلدان النامية والصناعية، إذ بقيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة في البلدان الصناعية، إلا ما حظى منها بصفة انتقائية بمميزات نظام الأفضليات المعمم.

ثالثها : إخراج بعض السلع ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية من نظام الجات وإخضاعها لاتفاقية خاصة كاتفاقية المنسوجات، لتعتمد على نظام القيود الكمية وهي وسيلة محرمة طبقا للجات، وقد أدى ذلك إلى حرمان البلدان النامية فرصة الاستفادة من تحرير التجارة في سلع تتمتع فيها بأكثر ميزة نسبية.

ورابعها : فشل اتفاقية الجات في تحقيق امتداد عملية تحرير التجارة إلى السلع التي تهم الدولة النامية مثل السلع الزراعية، وبعد هذا الموضوع من أهم الصعوبات التي هددت جولة أوروغواي بفشل ذريع قبل أن تتوصل الأطراف إلى حلول توفيقية.

علاوة على ذلك فإنه ما تزال هنالك صعوبات تواجه التطبيق الفعلى للالتزامات، الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي وهناك أيضا صعوبات من شأنها أن تحول دون اغتنام الفرص التجارية الملموسة الناشئة عن تلك الالتزامات، فالأوضاع الداخلية في الدول الأقل نمواً، ونصفها تقريبا أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تشكل قيودا على قدراتها للاستفادة الكاملة من الفرص التجارية المتاحة، فمعظم الدول النامية لا تملك القواعد الإنتاجية اللازمة للمنافسة دوليا، ومن أهم المعوقات التي تبرز في هذه الدول قلة عدد الناشطين اقتصاديا فيها، وعدم مقدرتها على تطوير مزايا نسبية جديدة لتعينة الاستثمار وموارد السوق اللازمة والتنافس في السوق العالمية، وبخاصة في المجالات التي منحت فيها بعض الدول النامية أفضليات تجارية مثل اتفاقية لومي، ومبادرة حوض الكاريبي، اللتين برزتا نتيجة للتخفيضات التي قررتها جولة أوروغواي.

ومن الطبيعي أن تختلف منافع التجارة العالمية باختلاف الدول والمجموعات من حيث درجة انفتاحها على السوق العالمية، وتوعية صادراتها وواردتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية وقدرات تنافسية، ففي عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة في الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نمواً في مواجهة عوائق عديدة كالاقتتار إلى المهارات اللازمة لتطوير الإنتاج وتنظيم المشاريع، والقدرة على الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافي، عدم القدرة على الانتقال من التبادل التجاري للسلع الأولية إلى منتجات المعرفة، وكذلك افتقار المؤسسات في هذه الدول النامية للمعلومات والمرونة الكافية لتستجيب إلى إشارات السوق العالمية بالسرعة المطلوبة، والتصدي للصدمات الخارجية، وعليه سيؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى توسيع الفجوة بين الدول النامية - بما فيها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - والدول الغنية، ولذا، لابد من تنفيذ التدابير الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي بحذر، للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة، التي تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء الدول النامية وقتاً كافياً للتكيف معها.

#### ٤-٢-٢ صعوبات وتحديات تتعلق بالكفاءة :

ومن ناحية أخرى تقدر الكلفة المترتبة على إجراءات التبادل التجاري بنسبة ١٠% على الأقل من إجمالي قيمة التجارة الدولية، وعليه، فإن كفاءة تسيير المعاملات والعلاقات التجارية الدولية (أي تخفيض تكلفة المعاملات التجارية الدولية)، وتدفق المعلومات التجارية العالمية وشبكاتها، أصبحت عوامل ذات أهمية متزايدة بالنسبة للدول والمؤسسات لتعزيز مشاركتها في التجارة الدولية واغتنام فرص التبادل التجاري الناشئة من تحرير التجارة وينجم عن الإخفاق في تخفيض هذه الكلفة، في معظم الدول، فقدان الفرص التجارية، وتدني الإيراد الحكومي الناتج من الصفقات التجارية، وانخفاض مستوى القدرة على المنافسة دولياً.

وفى الدول النامية، وخاصة فى الدول الأقل نموا منها، تكون القدرات على تخفيض كلفة إجراءات المعاملات التجارية، والقدرات للحصول على المعلومات التجارية محدودة بصفة عامة، ويمثل ذلك عائقا أساسيا لمقدرتها على جنى فوائد ملائمة من العولمة، ففى كثير من الدول النامية غالبا ما يشكل عدم كفاءة الإجراءات الجمركية، وغياب القدرات المحلية فى تسيير التجارة - بما فى ذلك الحصول على الخدمات المالية التجارية، والخدمات العالمية الخاصة بالمعلومات فى مجال النقل والاتصالات - عوائق أساسية فى طريق مشاركتها فى التجارة الدولية، ومع سرعة انتشار التقنيات التجارية الحديثة، وأساليب الأعمال التجارية، وخاصة فى مجال التجارة الإلكترونية، تصبح هذه القيود بسرعة متزايدة قيودا أكثر حدة وتكون سببا فى استبعاد هذه الدول من دائرة النشاط التجارى الدولى.

#### ٤-٢-٣ تقنيّة المعلومات :

ازدادت التقنيات الجديدة بصورة واسعة، كما خفضت وفرة المعلومات التجارية المتاحة وتنوعها من كلفتها بصورة حادة، لكن عدم توخى المساواة والعدالة فى الحصول على المعلومات وشبكاتها يظل عاملا يعيق ملايين التجار من اكتساب مزايا نسبية، ومع أن تجارة السلع قد جنت فوائد من تطبيق المعايير الدولية فى مراحل مختلفة من المعاملات التجارية، فليس هنالك ما يقابل ذلك فى مجال تبادل المعلومات التجارية، لكن استخدام المعايير يمثل شرطا أساسيا لكفاءة استخدام تقنيات المعلومات، ومن الملاحظ أن المعلومات التجارية فى الغالب تتدفق من الدول المتقدمة وإليها.

وتعد الدول النامية، فى معظمها متلقية للمعلومات بدلا من أن تكون مصادر فاعلة لتزويد غيرها بالمعلومات التجارية حتى تلك التى تهمها مباشرة إذ يتطلب النظام التجارى العالمى الحقيقى تدفق المعلومات التجارية التى لا تصل إلى أغلبية سكان العالم، ولا بد من بذل جهود فى عملية التوحيد القياسى للمعلومات التجارية

وسد الثغرات الموجودة في توافر هذه المعلومات من حيث الحصول عليها أو من حيث كلفتها.

كما يتيح التأثير المتزايد لتقنيات المعلومات في مجال التجارة الدولية فرصا هامة للدول النامية ولاندماجها في التجارة الدولية، إذ إن ذلك يفتح الباب أمام فرص تنويع السلع بعيدا عن الصادرات التقليدية، كما يغير قدراتها على تحقيق إيرادات من هذه الصادرات، ومع ازدياد أهمية المعلومات كعامل استراتيجي في المنافسة الدولية، فقد اختفضت أسعار هذه المعلومات وكلفتها بصورة ملحوظة وازدادت سهولة استخدامها أيضا.

رغم أن الدول النامية تعاني من قلة إمكانياتها في مجال التقنية ورأس المال، إلا أنه يمكن تحويل هذا العائق الذي يحول دون اندماجها في التجارة العالمية، إلى فرصة مواتية للانطلاق نحو أكثر قطاعات الإنتاج تقدما وأكثر قطاعات التجارة ازدهارا، وبالفعل، يتضح يوميا أن المعلومات تعد عاملا استراتيجيا في مجال القدرة على المنافسة في المعاملات التجارية، فالتقنية شرط أساسي للحصول على المعلومات المطلوبة، ويمثل ذلك، من حيث الأهمية، بناء القدرات المحلية لاستخدام هذه المعلومات وإدارتها، ويتطلب ذلك إنتاج برامج ونظم الحاسوب وتطويرها وتكييفها مع الاحتياجات والظروف المحلية (اللغات مثلا)، ونشر المعارف العامة (وهو ما يقابل أجهزة الحاسوب) وذلك بواسطة برامج تدريبية مناسبة.

#### ٤-٢-٤ تعزيز كفاءة الإنتاج والنمو :

تشير الدراسات التطبيقية إلى إمكانية استفادة الدول النامية من الفرص التجارية والمشاركة الفاعلة في التجارة الدولية، إذا استطاعت هذه الدول بناء طاقاتها في مجال الإنتاج والاستثمار، وتحسين المناخ العام، والثقة بالافتصاد المحلي، وضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية، ويعنى الأخير ضرورة تحسين وتوسيع البنى التحتية التي تمكن الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نموا من نقل

سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية ويتطلب تنويع السلع وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية مع تطوير البنى التحتية لرفع الإنتاج والكفاءة إلى مستوياتها في مجالات النوعية والكلفة وتوصيلها إلى الأسواق العالمية.

كما تشير الدلائل والتجارب التي أخذت من دول نامية متباينة النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الصادرات ومستويات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، ويؤكد ذلك مجموعة الأبحاث القطرية والنتائج المستقاة من البيانات الإحصائية، حيث تبين أن الانفتاح الخارجي على الاقتصاد العالمي ربما يؤدي إلى بعض المنافع، وعلاوة على هذه المكتسبات من التجارة الدولية، يمكن الاستفادة المنتجين المحليين من نظام المنافسة الدولية، وربما يزودهم ذلك بحوافز لإنتاج سلع ذات نوعية عالية، وذات قيمة مضافة مرتفعة.

إن المؤسسات الناجحة في إنتاج الصادرات تستفيد من التنافس مع غيرها لجنى الأرباح والتوسع في التجارة الخارجية، وعليه ربما تمارس تلك المؤسسات ضغوطا على الحكومات لتوفر لها الظروف والشروط التي تمكنها من القيام بنشاطها في جميع أنحاء العالم ولا يشمل ذلك تحرير التجارة فحسب، بل يشمل المطالبة بمعاملتها كمثيلاتها المحلية من إزالة العقبات القانونية وتسهيل الإجراءات الحكومية الأخرى، ويعتمد تحريك استراتيجيات الانفتاح الخارجي في المؤسسات التي تهتم بتوسيع دائرة الروابط الدولية وتكثيفها في مجالى التجارة والمال، على أربعة عوامل شاملة، هي تنفيذ إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلى وزيادة معدل تدويل إنتاج الشركات واستراتيجيات التوزيع، والتغير التقنى الذى يزيل - على نحو سريع - الحواجز التى تعيق تداول السلع والخدمات دوليا وحركة رأس المال، وباختصار تتطلب هذه الاستراتيجيات إجراء إصلاحات هيكلية في معظم الدول النامية.

يقر المجتمع الدولي بالحاجة إلى الإصلاحات الهيكلية، على الرغم أن توقيت هذه الإصلاحات ومداها غالبا ما يثيران جدلا، وعلى الرغم هذا الجدل، إلا أن هنالك تقاربا في وجهات النظر والآراء فى أربعة عناصر أساسية فى عملية الإصلاح

الاقتصادي، الأول : تحرير الأسعار، إذ لابد من ضبط إشارات السوق لتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، والثاني : إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية كالمؤسسات شبه الحكومية، والنظام المصرفي والضريبي، والثالث : إيجاد روابط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإتاحة فرص للفقراء لتعزيز دخلهم، وبالفعل هنالك أدلة وبراهين دامغة توضح أن القياس الحقيقي لنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي يكمن التقدم الاجتماعي الذي تحققه عملية الإصلاح نفسها، والرابع : هو الانفتاح الخارجي في المجال الاقتصادي كما ذكرنا من قبل.

يتضح مما سبق ذكره أنه لا يمكن أن تجلب العولمة أية فوائد أو مكاسب للدول النامية بدون تنمية ونمو مستدام، فالنمو المستدام يتطلب إيجاد المناخ الملائم للقطاع الخاص، وحتى يتم ذلك، تحتاج هذه الدول إلى ضمان ممارسة الأسواق المحلية لنشاطها بكفاءة للنفوذ وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مع إيجاد أفضل الفرص الممكنة لزيادة تنافسية مشاريعها، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى تشجيع المنافسة واستقطاب الادخار المحلي والأجنبي وتوطين التكنولوجيا والمعرفة وتحريك الطاقات لتحقيق التنمية المستدامة.

#### ٤-٢-٥ المزايا غير المتكافئة :

لن يكون نصيب جميع الدول من المنافع المتأتية من التجارة العالمية متساويا، ففي عالم تبرز فيه التجارة العالمية عن طريق المنافسة في الأسواق العالمية، بدأت الدول الأقل نمواً في مواجهة عديد من العوائق، كالمهارات غير الكافية في مجال الإنتاج وتنظيم المشاريع، وعدم الاستفادة من العلم والتقنية بالقدر الكافي، وتواصل الانتقال من التبادل التجاري إلى منتجات المعرفة، والسلع الأولية الغنية بالموارد الطبيعية، وافتقار المؤسسات للمعلومات والمرونة حيث لا تستطيع الاستجابة بسرعة إلى إشارات السوق العالمية والتصدى للصدمات الخارجية، والبنى

الأساسية المتخلفة التي لا ترتبط ارتباطاً فعالاً بشبكات المعلومات العالمية، وإذا ما استمر هذا الوضع على هذا الحال، فقد يؤدي تحرير التجارة العالمية إلى توسيع الفجوة بين ٢٠% من سكان العالم القاطنين في أغنى الدول، وهم يتقاضون ٨٠% من الدخل العالمي، و ٤٠% من سكان العالم الذين يسكنون في أفقر الدول، ويحصلون على ٣% تقريباً. ستؤدي التغييرات العميقة التي حدثت في مجال الابتكارات العلمية والتقنية، وفي تحويل نظم الإنتاج إلى حدوث آثار متباينة في العالم النامي، وسيفيد منها الاقتصاد الأكثر اعتماداً على الصناعة، وللمواءمة بين هذه التقنيات، تحتاج كل دولة إلى قدرات قوية في مجال البحث والتطوير ويتطلب هذا بدوره رأس المال والمهارات التقنية التي تفتقر إليها عدد من الدول النامية، وفضلاً عن ذلك فإن هذه التقنيات الجديدة تتطلب عدداً قليلاً من العاملين.

وفي الحقيقة، يخضع العاملون في القطاعات الأقل مستوى من حيث التقنية في الاقتصادات المتقدمة، وفي الدول الأقل نمواً ذات البنية الأساسية غير الكافية إلى ضغوط هائلة، ولذا لا بد من تنفيذ التدابير الواردة في اتفاقات جولة أوروغواي بحذر للحد من الآثار الضارة الناجمة عن عملية تحرير التجارة التي تتأثر بها الاقتصادات الضعيفة والقطاعات الهامشية وذلك لإعطاء المجتمعات وقتاً كافياً للتكيف معها، بيد أن من المتعارف عليه، على نطاق واسع، أن أكثر المناهج فعالية لا يتقاسم جميع السكان فوائد التجارة الحرة العالمية، هو مضاعفة بناء القدرات لرفع مستوى القدرات البشرية وتعزيز مؤسسات القطاع الخاص والعام، وتعزيز وتحديث البنى المادية وتوسيعها.

ترتبط تحديات المستقبل في مجال تطوير المؤسسات ورأس المال البشري والمادي في الدول الأعضاء الظروف الأولية فيها، وبإمكانياتها وتحقيق النمو فيها، وعلى الرغم من التنوع الذي يسود الأداء الاقتصادي على نطاق الدول الأعضاء، إلا أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تتمتع بموارد وهبات تتمثل في الأراضي والموارد البشرية والمعدنية كما أنها تمتلك النصيب الأكبر من احتياطي

النفط وتبلغ حصة الدول الأعضاء ربع إجمالي مساحة أراضي العالم تقريبا، كما يبلغ عدد سكانها خمس سكان العالم، ويمثل هذا سوقا استهلاكية كبيرة.

بيد أن حصة الدول الأعضاء في الإنتاج العالمي أقل كثيرا من حصتها من إجمالي سكان العالم، وذلك يعنى أن دخل الفرد في الدول الأعضاء أخذ في التناقص مع مرور الوقت، ومع أن معدل الاستثمار في رأس المال المادى في الدول الأعضاء، وخاصة في آسيا، أخذ في الانطلاق ليلحق بمتوسط المعدل العالمي، فقد أحرز تقدم في زيادة الاستثمار في رأس المال البشرى، إذ تعد الاستثمارات في رأس المال البشرى والمادى مصادر أساسية للنمو الإقتصادي والتنمية.

لم يخل توحيد السوق وإلغاء الحواجز من آثار مخلة، ففى عملية العولمة الإقتصادية الحالية، أضحت المنافسة هى القوة التى تحرك اقتصاديات العالم المتشابكة، إذ يتوقع المرء أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية، لكن يتضح أن المنافسة تظل دائما لعبة تسمع للبعض الاستفادة منها وخاصة الذين يتمتعون بميزات ومزايا أكثر من غيرهم، وهناك آخرون يكسبون القليل وآخرون يخاطرون بعدم مقدرتهم على المشاركة فى هذه اللعبة بالمرة، وهذه المجموعة عرضة للتهميش وعدم المشاركة فى النشاط التجارى.

#### ٤-٢-٦ بعض الآثار المتناقضة للعولمة :

تشير بعض الدراسات إلى عدد من التناقضات الأخرى التى تتطوى عليها ظاهرة العولمة والتى يعود جزء منها إلى التناقضات التى تعصف بالراسمالية ذاتها، كالتناقض بين الجوانب الإقتصادية والاجتماعية بين العمال وأصحاب العمل، والتناقضات التى تنشأ من البطالة الناتجة عن التطور فى تقنيات الإنتاج، ومما يزيد من حدة هذه التناقضات أن العولمة التى تعنى نوعا من التجانس أو التماثل لم تتحقق بعد، فالتأثير على الإقتصاد العالمى وتوجيه سياسات المنظمات الدولية المؤثرة لازل محصورا بيد القوى الإقتصادية الرئيسية، برز منها فى السنوات الحالية أفراد

الولايات المتحدة بسبب انشغال اليابان بوضع نهاية لكسادها الاقتصادي، بينما يستحوذ اهتمام أوروبا على قضايا الوحدة الأوروبية أما الدول النامية فهي كما كانت دائما متفكية وغير صانعة للسياسات الاقتصادية الدولية، كما أن عددا كبيرا منها لم يساهم في تسارع التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي المرتبط بالعولمة.

ويمثل فقدان التماثل في تأثير العولمة على الدول والأقاليم أساس الخطورة الكامنة على مستقبل موجة العولمة الاقتصادية الحالية، فالنظام المتعدد الأطراف الذي يقود إلى توسع التجارة والاستثمار يمكن تهديده إذا ما لجأت بعض أطراف القوى الاقتصادية العالمية إلى اتخاذ قرارات منفردة أو إذا ما اضطرت بعض الدول النامية إلى رفض قرارات العولمة لإحساسها بأنها أجبرت على تحقيق انفتاح اقتصادي سابق لأوانه، ولهذا السبب سيضطر العالم أن يعيش ظروف عولمة ضعيفة لبعض الوقت.

ويشير هذا الوضع إلى أن العولمة بمرحلتها الحالية تحمل العدد من مقومات التناقض والتي قد تسبب انتكاستها وارتدادها، فالدول النامية لا بد وأن تنتبه إلى تأثير هذا التناقض وهذه الانتقائية على مصالحها مما قد يدفعها إلى مقاومتها، فالدول المتقدمة في الوقت الذي تضع فيه العراقيل والضوابط أمام حركة العمالة من الدول النامية إليها، تشجع انتقال العمالة الماهرة والمدربة تدريباً عالياً لأجل الاستفادة من خبراتها في خدمة أهدافها.

ومن ناحية أخرى يندرج الخوف من المستقبل ومما يكتنفه من غموض، ضمن الآثار الضارة للعولمة التي يفترض أن تحقق الثراء المادي والرفاه الاجتماعي، فهي بدلا من ذلك، تحدث القلاقل بسبب تخفيض الوظائف في الشركات والمؤسسات، وتدنى المنافع والمزايا الاجتماعية، وتؤدي إلى التهديد بتآكل المدخرات، فينجم عن ذلك انهيار نظم الضمان الاجتماعي وفوائد سنوات التقاعد.

فعلى سبيل المثال حدثت عمليات تخفيض للميزانيات فى مجال الخدمات الاجتماعية فى بلدان نامية عديدة فعقب التخفيضات التى كانت فى مطلع الثمانينات كجزء من التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادى، لتسديد الدين الأجنبى لدى معظم هذه الدول، فإن مستوى تمويل الخدمات الاجتماعية للفرد، بعد ضبطه مع معدل التضخم، لا يزال دون المستويات التى تحققت فى حقبة السبعينات، وقد اعترى البنى الأساسية الاجتماعية فى بعض البلدان تدهور، فضلا عن أنها أصلا غير ملائمة كبنية الصحة والتعليم.

وقد كان الانتقال من الاقتصاد المحلى ذى السيادة إلى الاقتصاد العالمى حتى الآن، انتقالا خاطئا، ويترك فى كثير من الأحيان أثارا سلبية ومن المعلوم أن ليست هنالك قواعد رسمية ونظامية فى الاقتصاد العالمى، كما وردت الإشارة سابقا، حيث يبدو أن المؤسسات الدولية غير قادرة على تنظيم الاقتصاد العالمى الجديد، وحتى فى وجود اقتصاد عالمى فاعل، فليس من الواضح أن هنالك حكومة عالمية متفق عليها لإنفاذ قوانينه، وفى الإطار نفسه يزعم فى كثير من البحوث الاقتصادية الهامة "أن سيكون هنالك اقتصاد عالمى، فى حين لن تكون هناك حكومة عالمية، وهذا يعنى أن العالم سيكون له اقتصاده دون قواعد متفق عليها يمكن إنفاذها، كما أنه لا يوجد أحد يضمن السلوك الحسن فى مجال الاقتصاد، ولا يوجد قضاة أو محلفون يلجأ إليهم عندما لا يجد المرء العدالة والأنصاف".

وفى هذا الوضع غير المستدام، تؤدى توقعات السوق دورا حاسما فى التحرر من قبضة الأزمات وتحديد مدتها ومدى انتشارها، ومن أمثلة ذلك، الأزمة المالية التى حدثت فى شرق آسيا فى نهاية التسعينات حدث وضع غير مسبوق فى آسيا، حيث تحولت تلك المنطقة فى أقل من ستة أشهر من منطقة كانت تتمتع بأعلى معدل نمو فى العالم لتصبح مصدرا لأزمة مالية ولركود اقتصادى دولى، وتوضح معظم الدلائل أن هذه الدول تواصل السير فى طريق النمو الذى سبق الأزمة، وأن معدلات النمو قد تظل ثابتة فى المستقبل القريب، ومن الدروس الهامة المستفادة من

هذه الأزمة، إن المنظمات المالية الدولية قد فوجئت بأثر هذه الأزمة المالية ومدى انتشارها، علاوة على ذلك برز حجم هذه الأزمة أهمية المخاطر المصاحبة للعولمة، وفي الحقيقة فقد أدت هذه الأزمة إلى تخفيض معدل نمو التجارة العالمية بمقدار النصف، وأضعفت النشاط التجارى بصورة ملحوظة، مما أدى إلى أن تكون الفترة الرابعة فى الركود العالمى خلال ٢٥ عاما.

وبالتأكيد، أدت هذه الأزمات المتتالية إلى إجراء حوار مكثف عن دور صندوق النقد الدولى والاستعانة به لمراقبة عدم الاستقرار للمالى الدولى ومعالجته فى حينه، ويقود هذا الحوار إلى اقتراح إعادة هيكلة النظام المالى الجديد، تكون أعمده الأساسية تعزيز رصد المؤسسات العاملة فى مجال التدفقات المالية الدولية (بتنفيذ لوائح ورقابة محاسبية) ووضع لوائح صارمة لتحسين أداء الآليات المستخدمة لرصد النظم المالية القطرية، وتعزيز شفافية الأوضاع المالية فى مختلف الدول وفى القطاع الخاص، ومن شأن إعادة هذه الهيكلة أن تؤكد أن عدم استقرار النظام المالى الدولى مشكلة خطيرة تحتاج إلى تولية جميع الأطراف المعنية اهتماما يتناسب مع حجم هذه المشكلة ومعالجتها، وقد يذكر المرء أن الإجراءات والتدابير التى اتخذتها المؤسسات المالية والدولية فى مثل هذه الظروف التى كانت تهدف عن طريقها إلى مساعدة هذه الدول فى التغلب على الأزمة قد أدت إلى مفاقمة الوضع.

وقد صاحب هذا الوضع، مازق فى الاجتماعات الوزارية الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية منذ نوفمبر ١٩٩٩م وحتى نوفمبر ٢٠٠١م، إذ وردت إشارات عدم التوافق بين الدول المتقدمة والدول النامية فى بيانات المؤتمرات، فقد أخذت الدول النامية تطالب بحقوقها فى المشاركة فى المفاوضات الهامة فى تلك الاجتماعات، علاوة على ذلك، ازداد القلق الشعبى إزاء عملية العولمة، أعقبه تكوين جبهة منظمة من الاحتجاجات ضد بعض جوانب العولمة وتدويل اتخاذ القرارات وضد هيمنة آراء الدول المتقدمة (الولايات المتحدة أساسا)، فى سياتل وواشنطن بالولايات المتحدة، وبراغ بجمهورية التشيك، وبانكوك بتايلندا، ونيس بفرنسا، والبندقية بإيطاليا،

والدوحة بدولة قطر في نوفمبر ٢٠٠١م، نتج عن ذلك ميلاد آليات معارضة لهيمنة الدول الغربية ومزيدة لقضايا الدول الأقل نموا كالمندى الاجتماعى العالمى ببورتو اليفرا بالبرازيل فى آخر يناير ٢٠٠٢م، متزامنا مع المندى الاقتصادى العالمى، الذى انعقد هذا العام فى نيويورك بدلا من ديفوس.

هذا وقد أكد المندى أهمية تكريس الجهد للنظام التجارى المتعدد الأطراف ليكون نظاما عادلا ومنصفا يستند إلى قواعد وإجراءات عملية تميز بين الدول، ويقوم على أساس واضح وشفاف حتى يثبت فائدته لجميع الدول، وخاصة للدول النامية، وقد اشتمل عدد من الطرق والوسائل التى ذكرت لتحقيق هذا الهدف، على تحسين فرص نفاذ السلع والخدمات التى تمثل اهتماما خاصا للدول النامية إلى الأسواق العالمية، وتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول حسب مستوى التنمية فى كل منها، ومع ذلك، يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن الانتقال من العولمة من طرف واحد إلى تقاسم العولمة وإمكانية تحقيقها فعلا بين كافة الأطراف.

**خامسا : سياسات استراتيجية لمواجهة التحديات المتوقعة**

**مستقبلا :**

#### ١-٥ الاتحاد والاستعداد:

يجرى الآن اتخاذ مبادرات للوصول إلى توافق فى الآراء ووجهات النظر لبدء الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، إذ إن الدول المتقدمة ضاعفت بالفعل جهودها لتضمين مزيد من القضايا التى تهمها فى برنامج منظمة التجارة العالمية، ويتوقع فى هذا الصدد، أن تكون الدول النامية مستعدة استعدادا كاملا لهذه المفاوضات الجديدة، إذ أكد إعلان الدوحة أن المداولات ستركز مستقبلا على مناقشة وتطبيق برنامج عمل وجدول أعمال شامل لحل القضايا والموضوعات التى تهم الدول، وقد تشمل مسائل وأولويات تهم الدول النامية

كاتفاقيات الزراعية والمزراع التوصل لها قبل نهاية مارس ٢٠٠٣م والمساعدات الفنية للدول الأقل نمواً، إلا أن التحدي الذي يواجهه الدول النامية يتمثل في ضمان تغطية مصالحها بقدر كاف في محاولة لجولة جديدة من المفاوضات تضمن التطبيق الفعلي لتلك الاتفاقات.

إن البعد التنموي للنظام التجاري المتعدد الأطراف شئ هام للدول النامية، ففي السابق، كان الاهتمام بالموضوعات الإيمانية بواسطة تطبيق الأحكام التفضيلية للدول النامية، لكن هذه المعاملة الخاصة نقصت كثيراً أثناء جولة أوروغواي ومن ثم، يتعين على الدول النامية الآن أن تبرز حاجتها إلى وضع اهتماماتها التنموية في صميم النظام التجاري المتعدد الأطراف على نحو من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية فيها، مستفيدة من التعاطف الشعبي والإعلانات العالمية المؤيدة لمصالحها، وخاصة فيما يتصل بتحسين الوصول إلى الأسواق وتطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والاعتراف الكامل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية وفقاً للمستوى التنموي لكل دولة، كما ورد في تلك الإعلانات.

ويتمثل التحدي في قدرة الدول النامية على المحافظة على الوحدة وتعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري، فعلى هذه الدول أن تدرك مخاطر تجريدها من الوسائل والسياسات اللازمة لإحداث النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية في المستقبل، وربما تكون الطريقة الوحيدة الفعالة التي تضمن تولد المصالح داخل منظمة التجارة العالمية أن تتخذ الدول النامية الاستعدادات اللازمة والتنسيق فيما بينها لتعزيز مواقفها للتفاوض والمساومة، وأن تكون مستعدة ومتمحدة في استخدام البرامج المتاحة في المؤسسات الإقليمية والدولية كالبنك الإسلامي للتنمية ومؤتمر الإيم المتحد للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي هذا الإطار، يتوقع أن تلج الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في التركيز على مصالحها على نحو مباشر ودون تردد، وإضافة إلى ذلك، على الدول الأعضاء أن تستفيد من كل مناسبة للتعبير عن امتنكارها للتوزيع غير المتناسق

للفوائد التجارية والاقتصادية الناشئة عن تحرير الأسواق، وكذلك الأثر الضعيف لجولة الأوروغواي بخصوص تحرير سوق النفط ومنتجاته، والمنسوجات وقواعد مكافحة الإغراق، وهذا يتفق مع ما تم التوصل إليه من قبل، حيث فوض وزراء منظمة التجارة العالمية مجلس المنظمة لبحث موضوع الكيفية التي ستمضى بها جولة المفاوضات الجديدة، ولإعداد توصيات يتم طرحها في الاجتماع الوزاري القادم للمنظمة (بشأن برنامج عمل المنظمة) بما في "مزيد من التحرير الواسع النطاق بحيث يستجيب للعديد من المصالح والقضايا التي تهم الدول الأعضاء كلها".

## ٥-٢ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري :

تأتى أهمية تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي من حقيقة أنه لا مكان للكيانات والأسواق الصغيرة والمنفردة في عالم اليوم، ومن كون الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي غنية بمواردها الطبيعية والبشرية والمالية، ولاشك أن المردود الاقتصادي لهذه الموارد سوف يتعزز وتزداد إنتاجيته في ظل التكامل، وتتبع مزايا التكامل من توسيع القاعدة وتعميق التخصص والاستفادة من الميزات النسبية والاستخدام الأمثل للموارد، مما يحقق وفرا في الكلفة الإنتاجية ودعماً لقدرة التنافس في الأسواق العالمية، ويحسن قدرات التفاوض، ويعزز الموقع الإقليمي المتحد في المساحات الدولية.

ومن البديهي أن منافع التكامل الاقتصادي لا تظهر إلا في المدى البعيد، كالسوق الأوروبية المشتركة لذا فإن نجاح التكامل يتطلب توضيحات آنية قد لا تتوزع بالتساوي على الدول المشاركة، كما لا يتوقع - حتى في الأجل الطويل - أن تتوزع المنافع بقدر متساو بين الدول الأعضاء، بل ستختلف وفق آليات السوق والتخصص، ولضمان نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي لابد من ربط مصالح كل قطر بالمصلحة الاقتصادية الجماعية، وأن تبني عملية التكامل على مبدأ تبادل المنافع المتأنيبة من

استخدام عناصر التكامل من موارد طبيعية ومادية، وقوى عاملة، وأرض، وقوة معرفية، بحيث لا يطغى تأثير عنصر على آخر ولا تشعر دولة بأنها تعطى ولا تأخذ.

ومن أهم مقومات نجاح التكامل الإقليمي توفر الإرادة الواعية والاقتناع السياسي للمضى نحو ذلك الهدف، بحيث لا يتأثر بالتقلبات المرحلية والنزاعات الثنائية، كما يتطلب اتخاذ خطوات متتالية نحو تعميق التكامل - باعتباره هدفاً استراتيجياً - ولترسيخ قواعده.

وفيما يتعلق بالتحديات والفرص المتاحة للدول الأعضاء وأولويات التنمية الاقتصادية في المستقبل، فقد أشير في مدخل الدراسة إلى التدرج في تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من متطلبات العولمة الجديدة، وتشير الدلائل إلى أن تعزيز التعاون الإقليمي وبخاصة الإسراع في استكمال إجراءات إنشاء الأسواق الإقليمية المشتركة وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بمنظمة المؤتمر الإسلامي، قبل أن تعيقها قوانين التجارة العالمية، هو الخطوة الأساسية لضمان تطوير استراتيجيات وقدرات الدول الأعضاء استعداداً للخطوات اللاحقة للتكامل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي الوقت ذاته يضمن الاستعداد اللازم للدول الأعضاء في التفاوض الجماعي مع الكتل الاقتصادية الأخرى في منظمة التجارة العالمية.

ولعل من أهم مقومات نجاح هذا التعاون الإقليمي العمل على تبنى وتنفيذ سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الكلي في اقتصاد جميع الدول الأعضاء وفتح الأسواق وتفعيل مهمة القطاع الخاص في دعم عجلة النمو المطرد.

### ٥-٣ التجارة هي مدخل للتكامل :

دلت التجارب القطرية على أن هناك علاقة وثيقة وارتباطاً بين نمو التجارة ونمو الناتج الإجمالي، حيث يسهم كل منهما في تعزيز الآخر عن طريق التأثير

التبادلي، فالتوسع في النمو وفي التجارة إنما هو نتيجة للتغيرات الأساسية في هيكل الإنتاج وفي نطاق التجارة وحجمها، كما أن المبتكرات والتطورات التقنية والتنظيمية والإدارية، وما يصاحب ذلك من استثمارات دولية وإنشاء المؤسسات المتعددة الجنسيات، وما يشهده العالم من تقدم باهر في مجال تكنولوجيا المعلومات، تعد كلها من العناصر الرئيسية التي تسهم في تنشيط هذا التفاعل بين التجارة والدخل ومن ثم تعتبر طبيعة التجارة ومداهما بين الدول الأعضاء من أهم المؤشرات للإسهام المتبادل لهذه الدول ونموها.

ولما كانت المجالات التي يمكن أن يشملها التعاون والتكامل الإسلامي متعددة، فلا بد من الاعتراف بأهمية الانطلاق من التجارة التي اختارتها استراتيجية العمل الاقتصادي والتجاري المشترك، والاتفاقات المشتركة التي تعقد في نطاق (الكومسيك) في منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز التجاري لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة كمدخل أساس لتعزيز التعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي وذلك بالنظر لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة، ومجاراته للتكتلات التجارية الإقليمية الأخرى، وفضلا عن ذلك فإن اتفاقات الجات تعد المعاملات بين أعضاء التكتلات التجارية أمرا داخليا مما يمكن من إعطاء مزايا تفضيلية للدول الأعضاء من غير إلزام بضرورة تعميمها على الدول الأخرى.

ومما يشجع على تبني المدخل التجاري للتكامل أن نسبة التجارة البينية للدول الإسلامية لا تتفق مع الثقل الاقتصادي والتجاري لهذه الدول، فقد بلغت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي صادرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ١١,٢ في المائة في عام ١٩٩٨م لتتخفف في العام التالي إلى ٩,٧ في المائة، أي بمتوسط ١٠ في المائة بنهاية التسعينات، وفقا لأحدث البيانات المتوفرة عن التجارة البينية كما أنه على الرغم من الجهود الرامية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يلاحظ أن ما يقارب ٩٠ في المائة

من صادرات الدول الأعضاء تذهب إلى الدول غير الأعضاء، وبصفة خاصة إلى الدول الصناعية التي تجتذب النسبة الكبرى من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء، وتعد المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للدول الأعضاء، تتبعها منظمة التجارة الحرة لأمريكا ورابطة جنوب شرقى آسيا.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن نسبة عالية من التجارة بين الدول الأعضاء تنحصر فى التجمعات الإقليمية، وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا، مما يشير إلى نجاح المجموعتين تدريجياً فى تنشيط التجارة بين دولهما، وتذليل المعوقات التى تحول دون نمو التبادل التجارى عبر الحدود، كما يؤكد هذا المؤشر أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء كقيل بدفع وتنشيط التجارة الإسلامية البينية.

ويمكن أن تبدأ هذه الأقطار السير فى هذا الاتجاه بالاستفادة من الموارد التى خصصها البنك الإسلامى للتنمية، نحو بليون دولار أمريكى من موارده الخاصة لتمويل التجارة البينية لعام ٢٣ ١٤ هـ، ولكل عام من العامين التالين، كما حثت لجنة "الكومسيك" على ذلك، ولاشك أن تفعيل مهمة مؤسسات العمل المشتركة المعنية بتنمية التجارة الإسلامية، ودعم مواردها وتطوير آلياتها، سوف يسهم فى تحقيق أهداف زيادة حجم التبادل التجارى البينى، وأهم هذه المؤسسات برامج البنك الإسلامى للتنمية لتمويل التجارة، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسية الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

كما حثت لجنة الكومسيك الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات الاجتماع الثانى لنقاط الاتصال المعنية بالتجارة البينية، الذى كان قد عقد فى سبتمبر ٢٠٠٠م، دعماً للجهود الهادفة إلى زيادة حجم التجارة للبينية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

ويمكن التحدى فى انتهاج استراتيجية للتكامل الاقتصادى تقوم على رؤية مستقبلية موضوعية وواضحة المعالم والأبعاد يتم تطبيقها وفق مراحل مدروسة تبدأ بما هو ممكن وعملى وواقعى، ولعل اتفاق إنشاء اتفاقية النظام التجارى التفضيلى للدول الأعضاء التى اعتمدت فى ١٩٩٠م من الدورة السادسة للكومسيك والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٢ دولة واتفاق إنشاء مناطق تجارة حرة، كمنطقة التجارة الحرة العربية، التى دخلت حيز التنفيذ فى بعض الدول، يمثل خطوة عملية هامة لاعتماد أساليب التكامل الواقعية واتباع منهج التدرج والمرونة محطات فى طريق التكامل الاقتصادى الشامل.

كما تبذل جهود متواصلة بين بعض المنظمات الإقليمية، وفى هذا الصدد، تعقد منظمة التعاون الاقتصادى ورابطة دول جنوب شرق آسيا اجتماعات وزراية مشتركة كل عام أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا يعكس الاهتمام المتبادل لدى هاتين المنطقتين الإقليميتين بإنشاء علاقات وثيقة بينهما، وقد اتخذت هاتان المنطقتان عدة خطوات عملية لتعزيز التعاون المتبادل بينهما، ومن ذلك قيام وفد رفيع المستوى من مسؤولى منظمة التعاون الاقتصادى بزيارة مقر الرابطة وعقد حلقة عمل مشتركة عن التجارة لاستكشاف إمكانيات التعاون الإقليمى فى مجالات التجارة والاستثمار والتعاون فى إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول آسيا والمحيط الهادى، وعقد حلقة دراسية مشتركة عن التجارة والاستثمار لمسؤولى القطاعين العام والخاص بهدف تبادل الآراء عن وسائل تعزيز التجارة والاستثمار لمصلحة المنطقتين.

وقد تم التوصل كذلك إلى اتفاق بين مجلس التعاون الخليجى ورابطة دول جنوب شرق آسيا لتوثيق العلاقات بينهما، وقررت هاتان المنطقتان عقد اجتماعات سنوية للتشاور ومناقشة أوجه التعاون المختلفة، وخاصة فى مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والقوى العاملة، وهذا يتيح فرصة النفاذ لأسواق هذه الدول، وزيادة التعاون والتبادل التجارى معها، وجذب الاستثمارات منها، والاستفادة من

تطورها الصناعي والتقني، ولاسيما أن من بين المجموعتين دولاً حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ويتعاون كل من اتحاد المغرب العربي والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا مع السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية (الكوميسا) في تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادي الأفريقي وخاصة فيما يتصل بتبادل التجارب والخبرات، كما تتعاون الكوميسا كذلك مع رابطة دول جنوب شرق آسيا في تنمية المناطق المتجاورة في إطار المفهوم الذي وضعته الرابطة، والمعروف باسم "مثلث النمو"، وقد بدأت هاتان المنظمتان بالفعل في تنفيذ مشروع تجريبي لمثلث النمو بهدف تنمية المناطق المتجاورة في مالوي وموزمبيق وزامبيا، وهي من الدول الأعضاء في الكوميسا.

تمثل هذه التكتلات الإقليمية خطوة مرحلية هامة في إطار تحول تدريجي نحو التكامل الإسلامي الأثمل، في ظل الغياب الحالي للتجمع الشامل، وعليه ينبغي تشجيع هذه التكتلات الإقليمية التي يمكن أن تسارع في تحرير التعاملات البنينة داخلها، مما يشجع على زيادة الترابط بين أعضائها أخذين في الحسبان الدروس المستفادة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية الناجحة الأخرى - كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة جنوب شرق آسيا - مستعينة بالدور الحافز والدعم الذي تؤديه المؤسسات المتخصصة في تلك الأقطار واتحادات رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة والجامعات والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية.

#### ٥-٤ تفعيل مهمة الدول الأعضاء :

إن من أهم التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء يكمن في كيفية تلافى الآثار السلبية التي يمكن أن تعاني منها مصالحها الاقتصادية جراء اكتمال قيام السوق الأوروبية المشتركة وإصدار عملتها الموحدة (اليورو) وتتركز هذه السلبيات في عدة مجالات أهمها مجال الصادرات السلعية.

ولعل الاستمرار فى نهج المفاوضات والاتفاقات الثنائية يمكن الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية من تقليل المؤثرات السلبية على صادراتها لأوروبا، حيث تجرى الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى والاتحاد الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مفاوضات لعقد اتفاقات تجارية مع المجموعة الأوروبية تهدف - فى المرحلة الأولى - إلى تعزيز وتطوير سبل التعاون فى قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة، وإقامة مشروعات مشتركة فى مجالات نقل التقانة والتدريب، وتنص اتفاقية المرحلة الأولى أيضا على التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ورغم أن المرحلة الأولى من الاتفاقيات الثنائية والجماعية قد لاقت بعض النجاح فقد تعثرت المراحل اللاحقة، حيث استبعدت المجموعة أثناء المفاوضات التجارية، المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات بحجة إنها منتجات حساسة أو الحواجز الصارمة التى تحول دون وصول صادراتها إلى الأسواق الأوروبية، كالمنسوجات وبعض المنتجات الحيوانية والزراعية.

وعلى سبيل المثال، فإن دولا أوروبية عديدة قامت فى السنوات القليلة الماضية بزيادة الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية فى أسواقها المحلية، وقد فاقت الزيادات فى بعض الحالات ما كان سيصيب النفط من ضرائب بموجب مشروع ضريبة أخرى ابتدعت باسم ضريبة الكربون وسيبقى النفط مصدر الطاقة الوحيد الذى يتحمل العبء الضريبي فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبتترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين، لتخفيف العبء الضريبي فى أوروبا، ومن ثم يتعين أن تكثف الدول المنتجة للبتترول جهودها للحوار والتعاون بين المصدرين والمستهلكين لتخفيف العبء الضريبي الذى تتحمله المنتجات البترولية ويؤثر سلبا على نمو التجارة فى عالم يطالب بحرية التجارة، ولاسيما أن نمو حجم هذه المبادلات كفيل بالإسهام فى زيادة النمو الاقتصادى فى العالم بشكل عام وكذلك فى الدول النامية وبخاصة الدول المصدرة للبتترول والمطلوب هو الحد من النسبة العالية من الربح النفطى الذى يتم تحويله من الدول المنتجة إلى

الدلو الصناعية المستهلكة، وستزداد نسبة تحويل هذا الربح إذا ما فرضت ضريبة الكريون التي بدأت مجموعة الدول الغربية تطبيقها خلال عام ٢٠٠٠م والتدرج فى تطبيقها فى الأعوام القادمة بحجة حماية البيئة.

وبانظر إلى خطورة تأثير الضرائب الحالية والمقترحة على ضوء النسبة العالية التي يحتلها الوقود المعدنى فى صادرات الدول الأعضاء (بحر ٨٠ بالمانة)، فلا مناص من تكثيف المفاوضات مع التكتلات الاقتصادية وتفنيد الشبهات والحجج، للحيلولة دون فرض المزيد من الضرائب ولاسيما أن المنتجات النفطية قد استبعدت من اتفاقات جولة أوروغواي نظرا لأن عدد من الدول الأعضاء لم تشارك فى مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

وتؤثر كل هذه التحديات فى مستوى أسعار النفط عالميا، ومن ثم استقرار إيراداته، وعلى الدول المنتجة للنفط التصدى لهذه التحديات لا تحقيق استقرار سوق النفط العالمية والحصول على حصة عادلة من الربح الفئطى، عن طريق الحوار والتفاوض مع الدول المستهلكة، والحرص على تضامن الهيئات الإسلامية والعالمية ذات المصلحة فى استقرار سوق النفط وسوف تزداد فرص النجاح بتعزيز قدرات الدول الأعضاء التفاوضية التي تقوى إذا كانت جماعية، وبالتعااضد مع بقية الدول النامية لحماية مصالحها الحيوية والحفاظ على مكتسباتها.

ومن ناحية ثانية فإن حكومات الدول الأعضاء تدرك التحديات التي تجابه اقتصادها ويستدل على هذا الإدراك بالسياسات التي يادر بانتهاجها عدد من تلك الدول بغية إحداث تغيرات حيوية فى أهداف الاقتصاد الكلى وأولوياته وتشارك هذه السياسات فى ثلاثة عناصر، هى :

(أ) القضاء على العجز فى الموازنة وإدخال تحسينات هيكلية عليها ودعمها

بسياسات نقدية ملائمة.

(ب) انتهاج سياسات قائمة على متطلبات السوق، وإصلاحات هيكلية بغية تنمية النشاط الإقتصادي في القطاع الخاص، وخاصة إذا أخذ في الحسبان الآثار السلبية التي ستنشأ نتيجة لتصحيح الموازنة وخفض الدعم الحكومي وحماية الإنتاج المحلي.

(ج) رفع مستوى الموارد المؤسسية والبشرية.

وستقل هذه العناصر في حال تنفيذها من المخاطر التي تتعرض لها الدول الأعضاء جراء تقلبات الأسواق العالمية، وتجعلها في وضع تتمكن معه من الاستفادة من الفرص المواتية في الاقتصاد العالمي والمشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة والبرامج المتاحة فيها.

وأخيرا فإن بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشهد ازدهار في تقنية المعلومات في قطاعات معينة، وقد أضحت بعض هذه الدول مركزا لتصنيع أجهزة تقنية المعلومات أو برامجها، ومع أن استخدام الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، والهواتف الخلوية يزداد ازديادا سريعا في كل مكان إلا أن هناك عددا من القيود والعوائق أمام هذه الاقتصادات، تعيقها عن تقليل الفجوة التقنية وعن اللحاق بركب الاقتصاد العالمي الجديد.

وعليه، لا بد من سد بعض انشغرات في التقنية، وعلى الرغم من ان الاستثمار في تقنية المعلومات في هذه الاقتصادات أخذ في النمو إلا أنه لا يزال متواضعا بشكل واضح، وعلى سبيل المثال، تعد نسبة المصروفات على الحاسوب للفرد الواحد في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من بين أقل النسب في العالم، وتتخلف هذه الاقتصادات عن ركب تصنيع برامج الحاسوب، وخدمات تقنية المعلومات، أي لا توجد ابتكارات تقنية مدعومة بالإتفاق على البحث والتطوير في مجالها إذا ما قيس ذلك بنسب براءات الاختراع وينطبق القول ذاته قياسا بنسبة الاعتماد على التقنية مما يعني أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي دول مستوردة للتقنية.

وخلاصة القول أن هناك كثيرا من الفرص أمام الدول الأعضاء لتستغل الإمكانيات المتاحة في الاقتصاد العالمي، مستعينة بالدور الداعم الذي تؤديه الجامعات والمؤسسات القطرية المتخصصة ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية ودور الغرف التجارية ورجال الأعمال واتحاداتهما والمؤسسات الاقتصادية الأخرى المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها البنك الإسلامي لتنمية وغيره من المنظمات الدولية في هذا القطاع المهم، ومن شأن ذلك تطوير القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة للاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام العالمي الجديد، حيث تشير الدلائل إلى إمكانية التعاون بين الجامعات والمؤسسات القطرية ذات الصلة بمواضيع منظمة التجارة العالمية في تطوير المهارات الفنية للتعرف على الاحتياجات المؤسسية والجوانب القانونية، وإدارة التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات والتعرف على التحديات والفرص الأخرى المتاحة ضمن تلك الاتفاقيات، فضلا عن الاستفادة من برامج المساعدة الفنية المتاحة في البنك الإسلامي للتنمية والائتقاد ومنظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

من ناحية أخرى يقدم البنك الإسلامي للتنمية في هذا المنعطف الدعم لدول الأعضاء في محاولاتها لسد الفجوة التقنية بواسطة مشروع معلومات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي يقع ضمن المشروعات التي تعمل اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي "كومسيك" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على تنفيذه ويهدف المشروع إلى ربط دول منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أنشطتها وخاصة في مجال خدمات المعلومات والتجارة الإلكترونية والإنترنت والخدمات الاستشارية وفق الموعد المحدد له، ويواصل هذا المشروع العمل على إنتاج دليلين "دليل المؤسسات"، و"دليل قواعد البيانات"، ليشمل معلومات عن المراكز الحالية لنقاط الاتصال في المشروع وخدمات المعلومات الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الدول الأعضاء.

## ٥-٥ مهمة المؤسسات الاقتصادية :

وفي هذا السياق، يشرع البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة المتخصصة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ برنامج مكثف لرفع مستوى الموارد المؤسسية، والبشرية في دوله الأعضاء لتمكينها من المشاركة بفاعلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الوقت الراهن، تشمل المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية في مجال منظمة التجارة العالمية مجالين: الأول: القضايا المرتبطة بإعداد الدول الأعضاء لتنسيق مواقفها إزاء القضايا الرئيسية في إطار المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والثاني: المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وقد نظم البنك الإسلامي للتنمية على هامش المؤتمرات الوزارية الأولى والثاني والثالث والرابع لمنظمة التجارة العالمية اجتماعات استشارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامية في كل من جدة، وسنغافورة، وجنيف، وسياتل والدوحة.

وتهدف أنشطة المساعدات الفنية الأخرى أسنسا إلى بناء القدرات ويشمل برنامج البنك للمساعدة الفنية، الذي بدأ في عام ١٩٩٥م عقد حلقات عمل، وندوات عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتنظيم دورات عن السياسات التجارية للموظفين العاملين في المؤسسات التجارية، ووزارات التجارة في الدول الأعضاء، والقيام بمشاريع قطرية محددة، وبصورة أكثر تحديدا نظم البنك حتى تاريخه، ٣٠ ندوة وحلقة عمل وبرنامجا تدريبيا عن السياسة التجارية تتصل بموضوعات تتراوح بين مسائل الحواجز الفنية للتجارة والإجراءات الخاصة بالمعايير الصحية الهادفة إلى حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات والزراعة ومكافحة الإغراق واتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتدابير الوقائية وفض المنازعات كما شملت أنشطة البنك بمقتضى برنامج المساعدة الفنية تنظيم ندوات ودورات تدريبية باللغة العربية حول آلية فض المنازعات ونظام التجارة متعددة الأطراف والسياسة التجارية بالإضافة إلى عدد من المشروعات التي تخص دولا محددة، مثل

الاتفاقات المحددة في الخدمات والمالية وقاعدة المنشأ والتدابير الوقائية فضلا عن القيام بدراسات قطاعية وتحسين مهارات التفاوض في الموضوعات ذات العلاقة بمنظمة التجارة العالمية كالتجارة والخدمات والاستثمار والبيئة.

وعلاوة على ذلك، أكمل البنك الإسلامي للتنمية إجراء ثلاث دراسات عن الزراعة، والخدمات والاستثمار بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية وعمم هذه الدراسات على جميع الدول الأعضاء فيه، وتهدف هذه الدراسات إلى توفير الدعم اللازم للدول الأعضاء لتشارك بفاعلية في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بشأن الزراعة والخدمات.

ويخطط البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز برنامجه الراهن للمساعدة الفنية، الخاص بالمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، لكي يكون في السنوات القادمة أكثر تركيزا وقانما على أهداف أكثر تحديدا حول الموضوعات التي تهم الدول الأعضاء والمسائل القطاعية المتخصصة كالتجارة الإلكترونية فضلا عن تعزيز التعاون في تنفيذ المشروعات المشتركة مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأخرى.

وفي هذا الصدد، بادر البنك الإسلامي للتنمية بإجراء دراسة في عام ١٤٢١هـ، للنظر في مسألة التجارة الإلكترونية في عدد من الدول الأعضاء المختارة بهدف تقدير مضامينها وآثارها العام والمحددة عن نظام التجارة متعدد الأطراف، وكذلك عن اقتصادات الدول الأعضاء وعلى ضوء هذه الدراسة، يمكن للبنك السعي لتحديد السبل المناسبة لتمكين الدول الأعضاء من إدراك الفرص المتاحة إدراكا تاما، وتجنب أي آثار سلبية قد تنجم عن التجارة الإلكترونية.

أما في إطار التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأخرى في المواضيع ذات العلاقة بالعولمة الجديدة فقد طلبت الدورة السادسة عشر للجنة "الكومسيك" من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن تقوم بدور نقطة الاتصال بالنسبة للاجتماعات

السنوية لتعزيز القطاع الخاص مع مشاركة كل من البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمركز الإسلامي للتنمية التجارة، في مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ المقترحات التي صدرت عن آلية المراقبة بناء على توصية الاجتماع السابع للقطاع الخاص، الذي ركز على سبل تقوية مهمة القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تعمل الغرفة الإسلامية في ميادين الاقتصاد والتجارة والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما تم انعقاد مؤتمر تعزيز المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وإصدار البنك بحثاً عن الجوانب المختلفة للمنشآت التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وفي عام ١٤٢٢هـ، رعى فريق العمل المعنى بالتدريب حلقة عمل عن تنظيم النشاطات العامة والمعارض الصناعية لغرف التجارة والصناعة في دول آسيا الوسطى وبعض الدول الأعضاء.

فضلاً عن ذلك يمكن للبنك النظر في إمكانية المساهمة مع الجهات المتخصصة الأخرى في توفير للبيانات والمعلومات التجارية المتخصصة وبخاصة المعلومات التي تساعد الدول الأعضاء ومجموعاتها الإقليمية في سياق المشاورات والاجتماعات بين الدول الأعضاء ضمن مجموعاتها الإقليمية الأخرى كدول الاتحاد الأوربي.

كما دأب البنك على دعم جهوده الرامية إلى تعزيز مزيد من التعاون الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية التي تضم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي والمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا - وتقوية علاقاتها في التجارة والمجالات التقنية الأخرى، وقد دعيت هذه المنظمات الإقليمية إلى الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الخامس والعشرين الذي عقد في بيروت ١٤٢١هـ حيث توفرت لها فرصة مناقشة المسائل ذات الاهتمام

المشارك، وسيستبع ذلك تنظيم لقاءات واجتماعات دورية لاحقة لهذا المنتدى بعون الله وتوقيفه، كما ورد في اللقاء السابق.

### سادسا : ملاحظات ختامية :

يرى البنك الإسلامى للتنمية أن الدول الأعضاء المنتمية إلى المنظمات الإقليمية سألفة الذكر تتمتع بإمكانيات كبيرة، وأن هذه الإمكانيات لم تستغل بالكامل حتى الآن، وبالنظر إلى وجود هذه السوق الضخمة وما تزخر به من فرص تجارة هائلة مع الوفرة الملحوظة فى الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وفى المهارات الفنية ذات القيمة العالية، فقد حرص البنك دوما على بذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون الاقتصادى بين المجموعات الإقليمية وتقوية علاقاتها، سواء فى مجال التجارة أم فى المجالات الفنية الأخرى، وسيظل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى الهدف الرئيس لكل عمليات البنك الإسلامى للتنمية وأنشطة اللجان المتخصصة فى منظمة المؤتمر الإسلامى، كما ورد فى استراتيجية العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك والاتفاقات المشتركة التى تعقد فى نطاق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى.

وإن المرء ليلمس مما تقدم، أن الدول الأعضاء تواجه تحديات حقيقية وعلى مستويات مختلفة، وإن التحديات الاقتصادية والثقافية - رغم أهميتها - لا تشكل إلا جزء من التحديات الكلية، وهى لا تنفصم عنها، بل تتأثر بها وتؤثر فيها، ورغم الارتباط الوثيق بين التوجهات الاقتصادية والثقافية، إلا أن الجانب الثقافى يخرج عن إطار هذه الدراسة، بيد أن للمؤسسات المتخصصة مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" تولى هذا الجانب اهتماما واضحا، وبخاصة فى تحويل صدام الحضارات إلى تفاعل الحضارات والثقافات عبر الحدود تأسيسا على قاعدة الوسطية والاعتدال "وكذلك جعلناكم أمة وسطا ليكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ" (البقرة: ١٤٣).

كما أن التفاعل الحضارى يستند فى مفهوم الفكر الإسلامى إلى مبدأ التدافع الحضارى لا الصراع الحضارى وهو المبدأ القرآنى ، الذى نجد له أصلا فى قوله تعالى "وَكُلًّا دَقَعْنَا لِلنَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَفسَدَاتِ الْأَرْضِ" (البقرة: ٢٥١) وكذلك قوله تعالى " ادْفَعْ بِآلِئِي هِيَ أَحْسَنُ قَبَاذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" ( فصلت : ٣٤ )، لأن التفاعل حياة، ولا يسعى فى الأرض فسادا، بينما التصارع فناء.

أما الجانب الاقتصادى فقد اقتصر الورقة النظر إليه عبر ثلاثة أبعاد، فطى المستوى العالمى، تتمثل، التحديات فى كيفية تعامل الدول الأعضاء مع نظام عالمى جديد يتسم باتجاهين متوازيين، أحدهما ينحو إلى تحرير التجارة العالمية عن طريق اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، والآخر يتمثل فى تكوين الكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأثر البالغ على اقتصاد دول الأعضاء.

وعلى المستوى الإقليمى يكمن التحدى فى كيفية تحقيق درجة معقولة من التعاون والتكامل الاقتصادى الإسلامى، على أساس قاعدة المصلحة المشتركة وتبادل المنافع، وتفعيل دور المؤسسات القائمة وحشد الإدارة اللازمة لتفعيلها على أسس موضوعية وواقعية، هذا شرط أساسى لمعالجة تحديات التنمية، والقضايا القطاعية الأخرى، ويفتضى ذلك التدرج فى تعزيز التعاون الإقليمى بين دول الجوار أولا، ثم يتوسع ليشمل الأقاليم القريبة الأخرى ومن ثم بقية العالم، وتشير الدلائل إلى أن ذلك هو الطريق الوحيد للفعال الذى يضمن الاستعداد اللازم للدول الأعضاء وتجمعاتها الإقليمية والتنسيق بينها لتبنى موقف موحد إزاء التجمعات الإقليمية الأخرى ومنظمة التجارة العالمية، لتضمن تحقيق مصالحها.

وعليه فإن الإسراع فى تنفيذ خطة عمل واستراتيجيات العمل الاقتصاد الإسلامى المشترك يعد من أهم الخطوات التى تسهم فى تحقيق ذلك، يتبع ذلك التصدى لاستغلال الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادى فى العالم الإسلامى عن

طريق توسيع التجارة وزيادة الاستثمار، وكذلك تعزيز سبل التعاون بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية وتجمعاتها، وفق المشاورات التي تمت بين مسؤولي هذه المنظمات الإقليمية، ولاسيما في مجالات التجارة، والاستثمار والتكنولوجيا فلا مناص لهذه التجمعات الإقليمية من أن تعزز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الأعضاء، التي تربطها بها أواصر الدين والعضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها الاقتصادية، ولاسيما أن من بين هذه المجموعة دولاً حازت على تكنولوجيا متقدمة وطاقة إنتاجية واستهلاكية عالية.

كما أوضحنا أنه، لا يوجد تناقض حقيقي بين التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التي يمكن أن تشكل المنطلق الواقعي نحو الغاية التكاملية والعولمة الجديدة، حيث أثبتت التجارب العملية أنه في الوقت الذي أخذت الحواجز فيه تزول أمام اندماج الأنشطة الاقتصادية على نطاق العالم، أدت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المجتمعات الإقليمية.

أما في المستوى القطري فإن التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، في اقتصاد عالمي أخذ في العولمة والتحرير الاقتصادي لا يعد عنصراً هاماً من عناصر الاستراتيجية الدولية لتحقيق التنمية فحسب، ولكنه يعد أيضاً وسيلة لتعزيز تكاملها مع الاقتصاد العالمي، إذ يزداد الاعتراف الآن بدوره الهام ولاسيما في الاهتمامات المرتبطة بالسياسات التي لم يتم التصدي لها بفاعلية على المستوى القطري، وتوحيد السياسات لاعتبارات أخلاقية، أو معنوية، ومشاريع التعاون، وتبادل الخبرات كوسيلة للتعلم من الآخرين، وبالتدرج التصاعدي في تعزيز التعاون الاقتصادي يمكن الانتقال إلى مرحلة التكامل الاقتصادي وإنشاء سوق مشتركة.

رغم أن السوق الإسلامية المشتركة ليست مسألة قريبة المنال، وتحتاج إلى إرادة جماعية وعمل مخلص دؤوب إلا أنها تمثل هدفاً استراتيجياً وواجباً إسلامياً ملحا في عصر تؤدي فيه التكتلات الاقتصادية الدور البارز في اقتصاديات العالم، كما ورد في محكم الآيات القرآنية "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي"

(الأنبياء: ٩٢)، وفي أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم مثل قوله: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً".

فإذا أرادت هذه الدول أن تتعامل بندية مع التجمعات فلا يجوز اندماج الدول في النظام الاقتصادي الجديد فرادى، بل لابد من مراعاة المصالح الإسلامية المشتركة، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، وهذا لا يتأتى إلا في إطار تكاملي فعال وقابل للاستمرار وعليه ينبغي ألا يقل مجهود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع بقية الأشقاء في الدول النامية عن مجارات التكتلات الأخرى، بل ينبغي على تلك الدول الاستعداد الجيد واتخاذ موقف موحد لتنظيم تلك التكتلات وتفعيلها، وذلك بانتهاج أساليب عمل واستراتيجيات جديدة أكثر سرعة وجديّة من رواد ومبتكرى التكتلات الاقتصادية الهادفة إلى الهيمنة الدولية، وتوسيع نفوذ أسواقها.

وإذا أكتمل التصور العملي والواقعي لأهداف وتوجهات السوق الإسلامية المشتركة، واتفق الجميع على الحد الأدنى الممكن القابل للتنفيذ، مع تفعيل مهمة المؤسسات القائمة، فستضاعل الصعوبات والتحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف النهائي، وإذا صدقت النيات وتحققت النظرة الواقعية، فإن العقبات التي تعترض طريق التكامل ستذلل بإذن الله تعالى وعونه.

والله ولي التوفيق

## ملحق

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - مرتبة هجائياً - وهي

بالتتابع :

- ١- جمهورية أذربيجان
- ٢- المملكة الأردنية الهاشمية
- ٣- دولة أفغانستان الإسلامية
- ٤- جمهورية ألبانيا
- ٥- دولة الإمارات العربية المتحدة
- ٦- جمهورية إندونيسيا
- ٧- جمهورية أوغندا
- ٨- جمهورية أوزبكستان
- ٩- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- ١٠- الجمهورية الباكستانية الإسلامية
- ١١- دولة البحرين
- ١٢- دولة بروناي دار السلام
- ١٣- جمهورية بنجلاديش الشعبية
- ١٤- جمهورية بنين
- ١٥- جمهورية بوركينا فاسو
- ١٦- جمهورية تركمانستان
- ١٧- الجمهورية التركية
- ١٨- جمهورية تشاد
- ١٩- جمهورية توجو
- ٢٠- الجمهورية التونسية
- ٢١- جمهورية الجابون

- ٢٢- جمهورية جامبيا  
 ٢٣- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
 ٢٤- جمهورية جيبوتي  
 ٢٥- المملكة العربية السعودية  
 ٢٦- جمهورية السنغال  
 ٢٧- جمهورية السودان  
 ٢٨- الجمهورية العربية السورية  
 ٢٩- جمهورية سورينام  
 ٣٠- جمهورية سيراليون  
 ٣١- جمهورية الصومال الديمقراطية  
 ٣٢- جمهورية طاجيكستان  
 ٣٣- الجمهورية العراقية  
 ٣٤- سلطنة عمان  
 ٣٥- غيانا  
 ٣٦- جمهورية غينيا  
 ٣٧- جمهورية غينيا بيساو  
 ٣٨- دولة فلسطين  
 ٣٩- جمهورية قازاقستان  
 ٤٠- دولة قطر  
 ٤١- جمهورية القمر الإسلامية الاتحادية  
 ٤٢- جمهورية قبرغيز  
 ٤٣- جمهورية الكاميرون  
 ٤٤- دولة الكويت  
 ٤٥- الجمهوري اللبنانية

- ٤٦- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
- ٤٧- جمهورية المالديف
- ٤٨- جمهورية مالي
- ٤٩- ماليزيا
- ٥٠- جمهورية مصر العربية
- ٥١- المملكة المغربية
- ٥٢- الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- ٥٣- جمهورية موزمبيق
- ٥٤- جمهورية النيجر
- ٥٥- نيجيريا
- ٥٦- الجمهورية اليمنية